الفصل الخامس

التربية وإدارة المعرفة فى عالم متغير

- تمهيد.
- العقلانية العلمية وتوحيد الثقافة وظهور مجتمع المعرفة.
- مجتمع المعرفة فى عصر العولمة.
- التربية وإدارة المعرفة فى عالم متغير.

تمهيد:

يعيش العالم فى أجواء من القلق والتوتر، وتتلاحق الأحداث بسرعة مذهلة، مما يوحى بأننا على أعتاب مرحلة حاسمة فى تاريخنا، لا تلزمنا فقط، بل تفرض علينا أن نشارك جميعًا بالفكر والعمل من أجل تهيئة الظروف التى تساعدنا على الأخذ بزمام المبادرة والمساهمة الإيجابية والإدارة الواعية فى التحكم فى سير الأمور، بحيث يمكن توجيهها التوجه الذى يحقق أكبر مساندة للقضايا التربوية.

ولكن التربية فى حد ذاتها ينبغى أن لا تهيئ الظروف المواتية للتغيير من أجل الإصلاح فقط، بل يجب أن تعمل جاهدة لخلق تلك الظروف، ليكون دورها فاعلا فى صناعة الأحداث السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية، ولتكون اسهاماتها طبيعية وأساسية فى قيادة وإدارة مجتمع المعرفة وفق ظروف ومتطلبات عصر العولمة.

أولا: العقلانية العلمية وتوحيد الثقافة وظهور مجتمع المعرفة:

على الرغم من الاختلافات والتعارضات- بل والتناقضات الحادة- فإن ثقافة الحداثة والعقلانية فى إطارها وأسسها «الأوروبية» شكلت «البنية العميقة» للثقافة الأوروبية الموحدة.

بمعنى؛ فى أوروبا، تمكنت العقلانية العلمية من تخليق أسس لثقافة واحدة، على الرغم من اختلافات اللغات، والمذاهب الدينية، والأساليب المرتبطة بالسيكولوجية الاجتماعية لكل «مجتمع قومى».. حتى أصبح فى وسعهم أن يتحدثوا عن «ثقافة أوروبية» واحدة مقتنعين تماما -بل «مؤمنين»- بوحدتها «العميقة» الكامنة «تحت» إهاب الاختلافات «الشكلية».

كان -ومايزال- هناك- من يعترض على مثل ذلك التصور بل ومقاومته (وبعض المعترضين قدموا حججا قوية وأدلة تؤكد أن هذا التصور ما هو إلا وهم خالص)... ولكن التيار العقلانى تمكن دائما من توحيد تصوراته عن «مكونات الثقافة» وخاصة عن الفنون والآداب: الموسيقي والمسرح -أو الدراما بأنواعها؛ والغناء والشعر والرواية والقصة- وهى ذات التأثير المباشر على جماهير الناس- وهى التى وفرت- وما تزال توفر لوسائل الاتصال الجماهيرية أكثر موادها تأثيرا بعد إعادة تشكيل منتجات تلك الفنون بما يتلاءم مع وسائل التوصيل الجديدة التى تتطور باستمرار...

ولم يتوقف الأمر عند «توحيد» تلك التصورات عن «الفنون والآداب» وانما امتد التوحيد إلى «مناهج التفكير»- بل ربما يكون التوحيد «الثقافى» على المستوى العميق- قد بدأ فى مجال «مناهج التفكير» العقلانية (العلمية والموضوعية)، فتفاعلت فلسفات

وعلوم اجتماع: المعرفة والتاريخ والعلم والاتصالات واللغة والنفس؛ واقتسمت الثقافات القومية الأوروبية عمليات تطوير أنواع المنطق والرياضيات وعلوم العقل والبيولوجيا والهندسة الجديدة واقتسمت الانتفاع بها فى البحث العلمى «التطبيقى» وانتاج التكنولوجيات القياسية (بعد وعلى أساس التوحيد القياسى للعلوم النظرية- الأصلية) وهى التكنولوجيات التى تدفع المجتمعات «المتمايزة» إلى نوع واحد من الحياة (فى: ثقافة معاشة عمليا) بصرف النظر عن اللغة أو عن التقاليد الاجتماعية التى تطور فى ظلها هذا «العلم النظرى» أو ذاك..

كما توحدت معها مناهج تاليف أو إعداد المعاجم والموسوعات العامة والمتخصصة ومناهج «ضبط» وتدقيق كل مكونات هذه «المعرفة العقلانية» المتوسعة والمتراكمة باكثر من لغة وباكثر من منظور: من المعلومات إلى قواعد «نطق الألفاظ».. إلى «تواريخ» و«دلالات» كل منها على مستوى كل ثقافة قومية فى أوروبا ثم على المستوى الأوروبى كله... ولكن «التوحيد» لم يكن يعني «التطابق»-رغم أن محاولة فرض التطابق جرت فى ظل الأنظمة الشمولية (النازية والشيوعية، وهما من الافرازات السلبية وغير العقلانية للحداثة).. وإنما كان التوحيد «المنهجى» و«العلمى» يعنى: «تحديد التعدد، ومعرفته» أى: الاعتراف بالتعدد (حتى التعدد العلمى) مع معرفة أسبابه ومعرفة القواعد الموضوعية التى ينطلق منها كل تصور أو التى يصاغ كل تصور على أساسها..

غير أن العملية الأكثر أهمية، فيما يتعلق بانتشار هذه الأسس المشتركة لثقافة أوروبية موحدة -فى «المجتمعات» الأوروبية كانت عملية نقل مكتشفات المعرفة الجديدة- العقلانية والحداثية- من المعلومات أو مناهج التفكير أو المنظورات- نقلها إلى المنظومات التعليمية- بكل مستوياتها، وليس فقط فى «المناهج» الدراسية وإنما فى أساليب الإدارة، وطرق التدريس.. حتى «التربية البدنية» وممارسة الرياضة..إلخ.

ولنا أن نتوقع أن هذا النقل للمعرفة الجديدة وغرسها -عن طريق المنظومات التعليمية، كان ومايزال- يجرى وفقا للخصوصيات الاجتماعية/ الثقافية المحلية لكل دولة (وأحيانا لكل إقليم: إن جنوب إيطاليا ليس كشمالها؛ وقطالونيا الاسبانية ليست كالأندلس؛ وبافاريا الألمانية ليست مثل ساكسونى أو شولزويج هولشتاين.. إلخ.... إلخ)... تختلف درجات وسرعات التقبل، كما تختلف مستويات وأنواع امتزاج «المعرفة الجديدة» الموضوعية بالموروثات من عقائد ومعتقدات وعادات (إن أنواع الجبن الفرنسية تختلف عن نظيراتها الهولندية أو الألمانية ولكنها جميعا تصنع -فى عصر الحداثة -وفقا للمقاييس الانتاجية والصحية ذاتها...وطبقا للمكتشفات العلمية -فى علم الكيمياء- ذاتها!!)... وتنطبق القاعدة نفسها على كل ما تنعكس فيه خصوصية كل مجتمع: من نماذج العمارة إلى الأزياء ومن الموسيقى إلى طقوس الزواج.. إلخ.. إلخ.

ولكن المؤكد أن مسيرة «التوحيد» العقلانية الحداثية هذه، لم تكن مسيرة وردية ولا هادئة النغمات- كما قد يستخلص البعض من السطور السابقة.. وإنما كانت المسيرة من عصور الحرب وتبادل التدمير والابادة إلى لحظة توقيع اتفاقية الحديد والفحم مسيرة مليئة بكل درجات اللون الأحمر: من الوردى إلى الدموى القانى المجلل بسواد الدخان[1]!

والسؤال :

هل توحيد الثقافة الأوروبية يعنى مصادرة على إبداعات الثقافة، وصب جميع جوانبها فى قالب واحد؟

الإجابة الأكيدة عن السؤال السابق، هى (لا)، وإنما القصد الأساسى لتوحيد الثقافة الأوروبية هو أن يكون لها هويتها الذاتية، حماية لها من بطش وتوحش الثقافة الأمريكية، وضمانا لنقل مكتشفات المعرفة الجديدة إلى المنظومات التعليمية بكل مستوياتها، كما قلنا من قبل.

وإذا كانت «أوروبا» قد حاولت وتحاول توحيد ثقافاتها، فذلك لا يعني -أبداً- إنغلاق الثقافة الأوروبية عن بقية الثقافات، وإنما يعني أنها تحاول أن تجد لها مكاناً مميزاً فى خضم حوار الثقافات وتنوعها.

وبعامة فإن الثقافات فى حواراتها فيما بينها، أفرزت جوانب معرفية عديدة، أسهمت بدورها فى صناعة مجتمع المعرفة. وحتى يمكننا فهم بعض أبعاد هذا المجتمع، علينا أن ندرك أن العالم من حولنا يشهد تدفقاً معلوماتياً غزيراً، أسهم فى تغيير العالم. إن المعرفة الموجودة الآن باتت قوة ديناميكية جبارة، بحيث لم يعد يصلح للتفاعل معها ردود الفعل، سواء بالاختلاف أو الاتفاق أو المناورة، وإنما يستوجب التعامل مع المعرفة بفاعلية، أن يكون لدينا القدرة على إدارتها بذكاء وفطنة وحكمة.

ثانياً : مجتمع المعرفة فى عصر العولمة :

أصبحت العولمة، بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية، «هى العملية التاريخية الكبرى التى ستؤثر بشكل بالغ العمق على مسار القرن الحادى والعشرين. والتعامل الكفء مع العولمة لا يتعلق -فقط- بفهم قوانينها الحاكمة ورسم الاستراتيجيات المناسبة لمختلف المواقف التى تفرضها، ولكنه يتمثل أساساً فى النهوض بالمجتمع، من خلال التركيز على رفع مستوى القوى البشرية من ناحية التعليم والتدريب وزيادة الوعى الاجتماعى، حتى يمكن التفاعل بكفاءة مع باقى الأمم والشعوب، ما دمنا نعيش فى عصر التنافسية العالمية والذي شعاره البقاء للأصلح».

والسؤال :

وماذا عن مجتمع المعرفة فى عصر العولمة؟

بادئ ذى بدء، علينا الإشارة إلى أن المعرفة ليست ملكا لفرد دون بقية الآخرين، وليست حكراً لدولة دون بقية الدول، فى ظل التدفق المعلوماتى بسرعة رهيبة، إذ يمكن لأى فرد، ولأية دولة التعامل والتفاعل مع مجتمع المعرفة، وكذا معرفة مقوماته وخصائصه، طالما يمكن لذلك الفرد، وتلك الدولة، إمتلاك آليات التعامل مع مجتمع المعرفة، وفهم الأسس التى يقوم عليها هذا المجتمع، والتى تتمثل فى الآتى:

* يقوم مجتمع المعرفة على حرية الإبداع والفكر، لذلك لا توجد أى عمليات لتقييد تلك الحرية تحت أى مسمى، مثل: المصلحة الوطنية، أو الدين، أو الأخلاق أو المجتمع، وغير ذلك من مبررات عمليات القمع الفكرى وهيمنة الرقابة الجامدة على الإبداع بألوانه المختلفة.

* فى مجتمع المعرفة، تتضافر العوامل السياسية والفكرية والاجتماعية فيما بينها، وتتفاعل إيجابيًا، لتؤدى إلى انبثاق الروح الوثابة والخلاقة للأمة، فتتفجر طاقات الإبداع بكل أنواعه فى كل مجالاته عند الأفراد، وبذلك يتحقق كل جديد، ولا يكون للتقليدي الجامد أى وجود فى أى مجال من المجالات.

* فى مجتمع المعرفة، تخف -وأحيانًا تتلاشى تمامًا- حدة التعصب الدينى، كما يتفتح نطاق العلاقات الاجتماعية، بما يلغى أنواع التمييز بين الفئات والطوائف والأجناس، ويكون لذلك مردودات إيجابية تتمثل فى الآتى:

- تتحرك الأمة فى مدار إنفتاحى، وبذلك تتراجع مفاهيم التبعية والاتباع.
- يحل العلم محل الخرافة، والعلماء محل الجهلاء.
- يقل فساد التسلط بدرجة كبيرة، الذى ينتج العقم حيثما حل.
- تتزايد درجة الممارسة السياسية والأعمال الاجتماعية.

* فى مجتمع المعرفة، قلما توجد ممارسات للأجهزة الرقابية للدولة فى مجالاتها المتعددة، إلا فى حالات قليلة طارئة واستثنائية، ولذلك يمكن الزعم بأن مجتمع المعرفة يعكس مجتمع الإبداع الحقيقى، لعدم وجود الاستبداد السياسى والتعصب الدينى والجمود الفكرى والتخلف العلمى والتراتب الاجتماعى الصارم.

وأيضًا، فى مجتمع المعرفة، ينتفى وجود الرقابة غير الرسمية، أو رقابة الشارع، التى تقوم بها المجموعات الموازية للدولة المدنية، والمناهضة لها فى الوقت نفسه، ولذلك تتحقق أعمال الفكر والإبداع لتلاشى أعمال العنف المعنوى والمادى.

* فى مجتمع المعرفة، يكون الشغل الشاغل للفرد والدولة على حد سواء، هو تحقيق التقدم، سواء أكان معرفيا أم تقنيا، ماديا أم معنويا؛ لأن الجميع يعمل وفق منظومة أداء

محددة، بحيث يعرف كل فرد الدور المطلوب منه أن ينجزه، وتعرف الدولة -فى الوقت نفسه- حدود سلطاتها وما ينبغى أن تقوم به من أجل تحقيق رفاهية وسعادة ورخاء الناس. وعليه، فإن مصداقية القول والفعل تكون عالية عند الفرد والدولة، وكلاهما يعمل من أجل مصلحة الآخر.

ثالثاً: التربية وإدارة المعرفة فى عالم متغير:

على الرغم من الصعوبات التى تواجهها التربية فى عالمنا المتغير، فإنها تستطيع أن تؤدى دورها ومسئولياتها المنوطة بها بدرجة ما، وإن كان من الأفضل محاولة إزاحة أية مشكلات أو معضلات تعترض سبيلها أو طريقها، ليكون الأداء على الوجه الأكمل.

بمعنى:

حتى تستطيع التربية إدارة المعرفة فى عالم متغير، يجب أن تكون التربية ذاتها فى وضعية تسمح لها، ليس بأداء هذا العمل الجليل فقط، بل بتفعيله أيضاً.

وعليه.. لتكون التربية من القوة بما يسمح لها بتحقيق أهدافها وأغراضها، ينبغى إصلاح جوانب التربية المختلفة بهدف تحقيق الجودة الشاملة فى مجال التعليم والاستثمار الأمثل للطفولة وتنظيم دور المعلم، والارتقاء بقدراته العلمية والعملية مع تطويره مناهج العلوم والرياضيات والكمبيوتر.

وعلى ضوء ذلك فان الاصلاح التعليمى الذى تفرضه المتغيرات الحالية يجب أن يقوم على محورين أساسيين: **الأول** استخدام وسائل التعليم والتكنولوجيا الحديثة لمواجهة الاحتياجات المجتمعية التى تفرضها حركة المجتمع وتطوره. **والثانى** هو تطوير المناهج التعليمية بحيث تهتم بالتربية الدينية التى تحمى الفرد من الانحراف، وتعمل على تأهيل قيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. واذا كان التعليم بنوعيه العام والجامعى يعتبر الدعامة الأساسية لبناء الفرد والمجتمع، فانه يصبح لزاماً أن تستجيب العملية التعليمية للمتغيرات العصرية التى أحدثتها ثورة الاتصالات والمعلومات من خلال شبكة المعلومات ووسائل الاتصال السريعة.

فيما لاشك فيه أن العملية التعليمية فى العالم العربى تواجه بعض التحديات الأساسية، والتى تتمثل فى ضعف العلاقة بين التخصصات المتاحة للطلاب، وفرص العمل في الأسواق.

كما تتمثل هذه التحديات فى عدم الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات البحث العلمى، فضلا عن عدم التفاعل بين المؤسسة التعليمية والبيئة الطبيعية والاجتماعية. وعلى ضوء ذلك تبرز بعض البدائل الأساسية التى يمكن أن تعمل على مواجهة هذه التحديات وتسهم فى حركة الاصلاح التعليمى، وتتمثل فى العناصر التالية:

١ – الارتقاء بمستوى التعليم ونوعية الخريجين من خلال توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة للوفاء باحتياجات التطوير من مبان ومعدات وأجهزة حديثة.

٢ – تطوير وتحديث المناهج الدراسية فى جميع مراحل التعليم باعتبارها الدعامة التى ترتكز عليها عملية الاصلاح التعليمى.

٣ – اهتمام المناهج العلمية والتربوية المتطورة بتأصيل القيم، التى تدعم الولاء والمشاركة واحترام حقوق الإنسان.

٤ – تطوير اساليب التقويم بحيث لايقتصر على الامتحانات، بل تستخدم معها اساليب أخرى لتقييم جوانب النمو المتكامل «التقويم التراكمى».

٥ – ربط التعليم ونظمه ومناهجه بحاجة الانتاج بسوق العمل وما يستلزمه ذلك من اعادة النظر في القوانين واللوائح التى تحكم العمل[٢].

إذًا يسهم الإصلاح التربوى فى امكانية أن تدير التربية مجتمع المعرفة فى عالم متغير، بكفاءة عالية. فى هذه الحالة، يكون من المهم أن نطرح السؤال الحيوى التالى:

كيف تدير التربية مجتمع المعرفة فى عالم متغير؟

بات من الضرورى بمكانة أن يكون للتربية استراتيجية بارزة المعالم ومحددة الهوية وواضحة التركيب. ولتحقيق ذلك، ينبغى أخذ العناصر المستجدة التالية، لخطورتها وإلحاحها وضروريتها فى إدارة مجتمع المعرفة:

* باتت اللحظة حرجة ودقيقة، والخطر يدق الأبواب، إذا تقاعسنا عن بناء إستراتيجية تربوية جديدة، لأن الدمار والانهيار لن يطولا –فقط– قدرة التربية على إدارة المعرفة، وإنما سوف يهددان –أيضا– جوانب التربية ذاتها، مما يعرضها للإصابة فى مقتل.

لذلك، أصبح وجود إستراتيجية تربوية جديدة مطلبًا ملحًا ومؤكدا، لكل من التربويين وغير التربويين، بعد أن ظهر واضحًا تدنى مستوى التعليم وضعف دور المدرسين واعتماد التلاميذ على الدروس الخصوصية.

* الخطوة الأولى فى بناء استراتيجية تربوية فاعلة، أن يأخذ التربويون فى حساباتهم أن عنصر القدرة التربوية يمثل أساسًا مهما من أساسات البناء القومى، وخاصة أنه عصر التنافس أصبحت التربية هى السند الأساسى والمهم لتدعيم قرارات الدولة، وللتعبير عن المصالح الوطنية للأمة.

* تأسيسًا على ما تقدم، تتمثل الخطوة الثانية لبناء الإستراتيجية فى اختيار الكوادر والقيادات التربوية، التى تستطيع فهم وتحقيق متطلبات ما سبق ذكره.

بمعنى؛ ينبغى اختيار الكوادر والقيادات التربوية مالكة القدرة على الأداء التربوى الفاعل فى ضوء احتياجات وامكانات المجتمع، بحيث يكون ذلك الأداء من العوامل التى تضيف إلى الكيان التربوى وتطوره، وليس من عوامل جموده أو ركوده.

وعليه، ينبغى أن يمتلك التربويون حدسًا قويًا لاستقراء الأحداث، وذلك يتطلب فكرًا خلاقًا، وخيالا، وفهمًا واعيًا سليمًا، لحقيقة أن العالم قد تغير، وأن عملية صياغة السياسات التربوية قد تغيرت، وأن مفهوم الأداء التربوى قد تغير أيضًا.

* أما الخطوة الثالثة فى بناء الإستراتيجية المقترحة، فتتمثل فى تحديد الأغراض والأهداف التربوية تحديدًا دقيقًا، مع مراعاة إمكانية تحقيق تلك الأغراض والأهداف، على المستويين: القريب والبعيد.

وعند تحديد الأغراض والأهداف التربوية، يجب مراعاة التداخل والعلاقة الوثيقة بين التربية والسياسة والاقتصاد والاجتماع والفنون. وأن تراعى الأهداف التربوية -أيضًا- مطالب المتعلمين: المادية والمعنوية، وأن تستجيب لمطالبهم وحقهم فى الحرية وممارسة الديمقراطية وتكافؤ الفرص والمشاركة فى صنع القرارات التربوية.

* والخطوة الرابعة، ينبغى أن تواكب الخطوة الثالثة، وتلازمها فى الوقت نفسه، حيث أن بناء أية استراتيجية يتحقق من خلالهما معًا. وهذه الخطوة، تتمثل فى الانفتاح على العالم الخارجى، لمحاولة الاستفادة من التجارب الناجحة للآخرين. ومع هذا الانفتاح، ينبغى توخى اليقظة والحذر؛ لأن بعض الإستراتيجيات التربوية الأجنبية قد تحاول اختراق العقلية القومية، من أجل السيطرة عليها، عن طريق شعارات باطلة، أو إدعاء أمور قد تكون من أسباب التشكك فى الخطاب التربوى القومى، أو الإعلان عن وثائق براقة وجذابة مازالت قاصرة عن بلوغ مرحلة الفعل، ومازالت -فى معظمها- لاتطبقها الاستراتيجيات الأجنبية ذاتها.

* والخطوة الخامسة والأخيرة فى بناء الإستراتيجية التربوية المقترحة، فتتمثل فى طرحها على الرأى العام بوضوح وصراحة، لمعرفة إمكانية تحقيقها عمليًا واجرائيًا، على أن يكون ذلك الطرح على مراحل، وفى مرات متعددة.

وفى ضوء هذا الطرح، يتم تعديل ما يستوجب التعديل، لتظهر الإستراتيجية بلا ثقوب فى بنائها، وبلا عثرات فى تطبيقها.

والحقيقة، إن بناء إستراتيجية تربوية ليس عملا سهلا، وإن ما سبق ذكره مجرد خطوط إرشادية لما يجب عمله. والمهم فى الموضوع أن واقعنا التربوى يعانى من نقاط ضعف عديدة، وذلك يتطلب التفكير في بناء إستراتيجية تربوية جديدة، وعندما يتحقق ذلك الأمر، يمكن للتربية إدارة المعرفة فى عالم متغير، من خلال الخطوات الاجرائية التالية:

* تحديد نواحى القوة والضعف فى المعرفة، بعد أن صارت المعرفة أمنًا قوميًا، وليست مجرد نشاط انتاجى أو ترفيهى.

والمقصود بتحديد نواحى القوة، هو معرفة المعرفة النافعة والمفيدة، التى يمكن أن تسهم فى بناء المجتمع ورفاهية الإنسان.

أما المقصود بتحديد نواحى الضعف فى المعرفة، هو تحديد المعارف الهدامة والفاسدة، التى يمكن أن تتسرب إلى الثقافة القومية، بهدف تشويهها وتدميرها.

* توسيع دائرة مشاركة التربويين فى صناعة القرارات اللازمة لإدارة المعرفة، على أن يراعى الآتى:

- محاسبة أى مسئول تربوى يخل بمسئولية تنفيذ قرارات إدارة المعرفة.
- المتابعة المتصلة والمتواصلة لأداء التربويين.
- التأكد من أن التربويين يدركون جيداً أهداف مشاركتهم فى إدارة المعرفة، وخاصة أن بعض التربويين قد يسهمون فى تقديم دلالات تربوية هدامة، بحسن نية ودون قصد منهم.

* نظرًا لارتباط المعرفة بالأمن القومى، فعلى التربويين توضيح خطورة المبدأ الخطير: «إذا تركت مجالك مباحًا لغيرك يدير فى ساحته، شأنا يفترض أنه يخصك، فإنه سيديره حسب مقتضيات مصالحه هو، ومصالح أمنه القومى»، ولذلك ينبغى الحذر والحيطة فى حالة إضطرارنا للاستعانة ببعض التربويين الأجانب.

* الفكر التربوى المطلوب لإدارة المعرفة، ينبغى أن يستوعب ما تغير واستجد فى السياسات المعرفية والتربوية للآخرين، وخاصة أن الديمقراطية فى الدول المتقدمة لم تعد وثائق مكتوبة فحسب، بل باتت تطبيقًا حياتيًا فى التعاملات الإنسانية.

* حتى يمكن للتربية إدارة المعرفة فى مجتمع متغير، عليها سد الثغرة المصنوعة من الفجوة القائمة بين لغة خطاب الدولة، ولغة خطاب الشارع، وخاصة بعد تدنى مستوى خطاب الشارع ووصوله إلى الحضيض. والحقيقة، دون أن تحاول التربية رفع مستوى خطاب الشارع، قد تفشل فى إدارة المعرفة، وخاصة أن المعرفة توجه لجميع الأفراد، مهما كان مستوى ثقافتهم أو تعليمهم. والغريب فى هذا الأمر، أن المثقفين والمتعلمين فى أحيان كثيرة يتعاملون فى خطابهم بلغة أهل الشارع، ويضطرون للإلتزام بالخطاب الملتزم الهادئ فى المحافل العلمية فقط.

* أن يدرك التربويون أن إدارتهم لمجتمع المعرفة يتطلب منهم المشاركة بقوة فى وضع خطة متكاملة لبناء الشخصية الاجتماعية والثقافية للمواطنين، لاتقوم على اجترار أفكار

التراث، ولا علي الانطلاق من دعاوى التطرف، وإنما تحرص على بناء شخصية منفتحة على العالم، تؤمن بالذات إيمانا كاملا، ولكنها فى الوقت نفسه تقبل الحوار مع الآخر، ولا تتردد فى الاستفادة من منجزاته العلمية والتقنية، وحتى السياسية والثقافية، طالما أن هذا الآخر ليست له مقاصد مغرضة أو سيئة.

* أن يفهم التربويون أبعاد إدارة مجتمع المعرفة، على أساس أنها ليست مسئوليتهم الوحيدة، وأن هذا العمل ليس حكراً عليهم -فقط- دون الآخرين، لذلك يجب أن تكون توجهاتهم إيجابية نحو الآخرين من جهة، وأن يعملوا بجدية لإكساب المتعلمين أساليب التفكير التى تساعدهم على الفهم والتحليل والتركيب من جهة ثانية، وخاصة أن هؤلاء المتعلمين سوف يسهمون فى صناعة مجتمع المعرفة فى المستقبل القريب.

* من منطلق أن التنمية المستدامة يجب أن تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة، كما أنها من المقومات الأساسية لوجود مجتمع المعرفة من جهة ثانية، لذلك يجب أن يتفهم التربويون بطريقة جيدة أبعاد التنمية المستدامة وعناصر وجودها وخصائصها، لأن ذلك يساعدهم كثيراً فى إدارة مجتمع المعرفة.